بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الحمد لله الذى توالت الافهام فى كبرياء ذاته وتحيرت الاوهام فى عظم صفاته تجلت على وجنات الكائنات
آثار احسانه وتلالات فى صفحات الموجودات انوار سلطانه سبحان من اوضح بالحجج البالغة بهجة الجنة ونفس
مبادى الذهن على الكتاب والسنة ثم الصلوة على ستر الرسل وموضح السبل المبعوث الى الاسود والاحمر
الشفيع المشفع يوم المحشر ابى القاسم محمد المرفوع ذكره فوق السماء السابعة المشهور خبره فى الامم السالفة
الذى نسخت بشريعته الشرايع والملل وتبدلت ببعثته الدول والنحل وعلى اله واصحابه بدور معالم الايمان
وشموس عوالم العرفان ما وقب ليل وغسق ولاح نجم وخفق فاعلموا معاشر طلاب اليقين
سلام عليكم لا ينتفى الجاهلين ان اصحاب العقل متطابقون وارباب النقل متوافقون على ان افضل
الرغايب بهجة وجمالا وارفع المارب بهجة وكمالا العلم الذى هو ثمرة العقل الذى هو انفس الاشياء
وحيوة القلب الذى هو رئيس الاعضا واشرف العلوم واتقنها واكمل المعارف وارفعها هى العلوم الشرعية
والمعارف الدينية انها ينتظم الصلاح للعباد وينتهم الفلاح فى المعاد وعلم الكلام من بينها اعلاها
شانا واقواها برهانا واوثقها بنيانا واوضحها تبيانا ثم شرح المواقف من بين كتبه للمولى المحقق
والبحر المدقق جامع المعقول والمنقول فرع عين البتول السند الشريف عالمه الله بلطفه اللطيف
كتابا اعترف بسمو منزلته الحاسدون واذعن لعلو مرتبته المعاندون وكف لاوقد انظوى على زبدة نتايج
الانظار واحتوى على خلاصة ابكار الافكار وانى كنت حرك الهمة الى استفاضة فوايده قلق الرغبة فى ان
اقف على كيلى من فرايده متفرقا للاستيعاب حقايقه افاويق المجهود متخطفا فى درك دقايقه كل حد من الجد معهود
حاما حول حماه من فطريها الى ان فزت من مارية بقطريها ولمذطال ما جال فى صدرى ان اكتب عليه حواشى
يذلل صعابه ويكشف عن وجوه حرايره انفذ فيه نتايج الافكار واوضح خزاين الاسرار عطفا
على اهل الطلب ومن له فى تحقيق الحق ارب اذ كان معظم اكثرهم فى زماننا مقصورة على استطلاع طلعة مرامه
والاستكشاف كمنه ودايعه معتصمين فى كشف اسراره بالحواشى والاطراف قانعين عن مجاراة لئالة بالاصداف
وكان يعوقنى عن ذلك توزع البال وتشتت الحال بسبب ما اعانيه من محن الزمان واعانيه من طوارق
الحدثان ثم ما ارى عليه طباع اكثر الاخوان من الميل الى اللدد والعناد والانحراف عن منهج الرشاد
يعشون بينهم المودة والصفا وقلوبهم محشوة بعقارب ولما تاترت على التماس طلاب الكمال بلسان الحال
والمقال رايت الاقدام عليه احرى وشرعت فيه بعد ان قدمت رجلا واخرت اخرى لعلى باتى استن من
فرسان هذا الميدان واعزانى بعصور النظر عرم الاتقان فجاء بحمد الله فى زمان يسر كما استحسنه الاجلا
وارتضاه الالبا مشتملا على حقايق ما استهلها الافكار محتويا على دقايق ما فتق بحارتق افاهم اولوالالباب
ويسجد السابح فى لجه والسابح فى شحه ما اودعته من فرايد الفوايد ومهدت فيه من موايد العوايد والله

الصرفة التى تقرب المركز وفى طبقات العناصر واعدادها اقوال اخر بعضها مذكور فى الموقف الرابع من هذا
الكتاب وبعضها مذكور فى الكتب الاخر لافايدة فى الاستقصاء عنها فى هذا الموضع واعلم ان بطبقات العناصر
نستدعى ان تحمل الارض فى الايه على السفليات مطلقا وفيه بعد لايخفى نوع الانسان على غيره فتدخل
بنى آدم بنوع الانسان ليتناول الحكم بالتكريم آدم عم واراد بغيره الحيوانات البهم لا الجن بل ولا الملك ايضا
المسمى عقلا بالملكه فان قلت لاشك ان بين المرتبه الاولى التى هى الاستعداد المحض بين المرتبه الثانيه
المفيده بالعلم بالضروريات والاستعداد والتفاوت بذلك لاكتساب النظريات مرتبه اخرى هى العلم بالجزئيات
المحسوسه فلم تعرضوا لها قلت لانها ليست من مراتب القوه النظريه بل من خواص النفس الحيوانيه والغرض
عد المراتب المخصوصه بالنفس الناطقه حتى يحصل ملكه استحضارها قال بعض المحققين وعندى انه
لا اعتبار للملكه الاستحضار فى العقل بالفعل بل القدره على الاستحضار فى الجمله كما فيه والالم ينحصر مراتب القوه
النظريه فى الاربعه فانه اذا احضرت المعقولات مره مثلا وذهل عنها فالنفس قادره على استحضارها ولم
يحتشم هذه المرتبه لولم تعد عقلا بالفعل لم تحقق الانحصار لعدم تحققه على تفسير المستفاد بالنفس
الكل مستدعيه على البقاء ولان فى كل منهما جهه تقدم على الاخرى وتعارض الجهتان اشار
اليهما معا بقوله والارتقاء فى مدارج الكمال وهذا هو الغايه القصوى فان قلت قد صرحوا بانه
بعد مرتبه العقل المستفاد مرتبتان احديهما مرتبه عن التقن وهى ان يصير النفس بحيث يشاهد المعقولات
فى المفارق المفيض ايانا كما هى والثانيه مرتبه حق التقن وهى ان يصير النفس بحيث يتصل بالمفارق
اتصالا عقليا وتلاقى ذاتها ذاته تلاقيا روحانيا وفرقوا بين علم التقن وعن التقن وحق التقن
بان مثاله كل مايرى بتوسط نور النار يمثابه علم التقن ومعاينه جرم النار الذى ينضم ذلك النور
على ماتقبل الاضاءه بمثابه عن اليقين وتاثير النار فيما يصل اليه محسوسيته وتصيره نارا صرفا بمثابه حق التقن
فما معنى قوله وهذا هو الغايه القصوى فى الارتقاء فى الكمالات العمليه لايقال الكلام فى مراتب القوه
النظريه ومرتبتا عن اليقين وحق التقن من مراتب العمل وآثاره لانا نقول المستفاد بالمعنى الكل
من مراتب العمل ايضا قلت اراد بالمستفاد الذى حكموا بان بعد مرتبتى عن التقن وحق التقن
المستفاد بالمعنى الاول لا الكل اذ لا نسلم مثلا ان مشاهد المعقولات وفقه يحصل قبل الاتصال بالمفارق
والمحكوم عليه بانه الغايه القصوى هو المستفاد بالمعنى الكل وبالجمله لا تصور فى نفس الكمال العلمى مرتبه
اعلى من ان يكون جميع النظريات على ماهى عليه مشاهد بالفعل على سبيل الاجتماع سواء قيل بان المرتبه
تحصل قبل المرتبتين الاخرين او بعدهما او انها عين احديهما واعلوية المرتبتين الاخرين منها لو سلم
فليس باعتبار نفس الكمال العلمى بل باعتبار اشتمالهما عليها وعلى مرتبه اخرى فلا اشكال
ومستند الدار الاخره اه قيل عليه الظاهر ان المراد بالمعقولات المذكوره فى هذا التفسير المعقولات
التى كسبتها وادركها النفس على مايشعر به قوله مشاهد معقولاتها وبه صرح فى حواشى شرح المطالع حيث
قال التى ادركتها ولايخفى على ذى مسكه انه يجوز ان يكون شخص من الاشخاص قد حصل له المعقولات نظريه

جائز
الحمد لله
١٢٨٦

هذا السند على اصطلاح
فاعلوه بالمرشد المذكور

نظرية لا يرد على اشن اوثلثة فيشاهدها فى الدار الاخرة واجيب بان المراد جميع النظريات وقوله معقولا
من حيث انه يتمكن من تعقل جميع النظريات وقوله فى الحواشى التى ادركها محمول على ادراك الملابسها او
من حيث ان ادراك المبادى ادراك للمطالب بالقوه وانت خبير بان اعتبار حصول مبادى جميع النظريات
بالفعل لكل نفس بعيد المستفاد وبالنسبه اليها مما لايكاد يصح اللهم الا ان تحمل الادراك على الجانا على استعداده
فح لا احتياج الى توسط المبادى فى البين كما لايخفى وكله ثم على معناها الاصلى قيل عليه يلزم من
من ذلك تاخر الامر بالتفكر عن حصول المراتب الاربع وليس كذلك ورد بان اللازم تاخره عن حصول المرتبتين
الاوليين وعن التاسل للمرتبتين الاخرين لا عن حصولها بالفعل ولا محذور فيه وقد يجاب بان لا محذور
فى الاول ايضا على تقدير تسليم اللزوم اذ المذهب الحق عند اساطين الامه ان الصبى العاقل ليس بمكلف بل انما يحصل
التكليف مع البلوغ والمرتبتان الاخرتان تحصلان قبله كما سواسط والمراد انه تعالى امرهم على السنه الرسل
فان قلت الشارح قد فسر بنى آدم بنوع الانسان وآدم منهم وليس مامورا على السنه الرسل اذ الظاهر ان المراد
رسل الشرائع فكيف يستقيم ماذكر قلت المراد انه تعالى امر النوع على السنه الرسل لكل فرد والالم يستقم فى بعض من سواه
من الابناء ايضا فان ذلك لازم لكونه صانعا حقيقيا اراد بالصانع الحقيقى صانعا ليس بمصنوع لغيره
وهو القديم الواجب فاندفع ماقيل بل لكونه قديما غير محتاج الى صانع آخر كيف ولكونه غير محتاج الى صانع آخر
انما يستلزم القيام بنفسه لا الاقامة لغيره بالفعل الا ان يريد لكونه صانعا قديما يستلزم عجزه قيل
لا عجزا وهو قادر على القهر والمنع وارخاء العنان ليبلوهم ايهم احسن عملا تنبيها على انه استنباط
بديل اه ولو قيل متفرد لم يكن تنبيها على تلك الدلاله اصلا وان وجد نفس الدلاله لان التبيه انما يحصل من
الاسلوب الدال على كونه مستنبطا فافانه فى الاصطلاح جواب سوال ناشئ مما تقدم كانه قيل لم قلت ان ذاته
تعالى متصف بماذكر من الصفات سلكذا ينبغى ان تحقيق معنى الكلام الذى ذكر فى الصحاح ان الازل
بالتحريك القدم يقال سوازلى ثم قال ذكر بعض اهل العلم ان اصل هذه الكلمه قولهم للقديم لم يزل ثم نسب الى هذا
فلم يستقم الا بالاختصار فقالوا ازلى ثم ابدلت الياء الفا لانها اخف فقالوا ازلى كما يقال فى الروح المنسوب الى
ذى يزن ازنى وقيل الازلى الاسم لما يضيق العقل عن تقدير مدته من الازل وسواء الضنك والابدى لما
يعجز العقل عن تقدير مدته من الابد وسواء النفور ليقارنه ايدى ولان للقديم معنى اخر كما فى قولهم
كالعجوز القديم ذكر الازلى قرينه للمراد ودفعا للتوهم البعد فانها ليست مقارنه له والمتبادر
المتعارف من التوحد سواء النفى عن الاغيار كما لايخفى على المنصف فاندفع ماقيل عدم الغيرة لا تستضى العينة التى
تقتضيها التوحد نعم يندفع بماذكره السوال على قوله وحكم على ماعداه بالعدم والفناء الا ان يقال المتبادر من التوحد
سواء النفى عن الغير بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وقد يقال هذا وارد على متعارف العرب حيث يقولون مارات
الا زيدا ويريدون مع صفاته والاقرب ان محمل على القدم بذاته كما ذكره فى البناء فلا نقض بالصفات وان
قيل بالتغاير بينها وبين الذات لمناسبتها اياها لان صيغ الافعال يدل على التجدد كما ان صفات
الافعال متجددة اذ لا حاكم فوقه وكون العقل حاكما باطل يعنى ان الوجوب عليه اما بوجود من يوجبه عليه

ولا تخفى بطلانه او بحكم العقل بالوجوب عليه بان ندرك في بعض الافعال او التروك قبحا ذاتيا يحيل لاجله الاتيان
به ويوجب عليه تعالى الاتيان بخلافه كما يزعمه المعتزله وهذا ايضا باطل لما ستعرفه من ان الحسن والقبح شرعان
وقد يقال العقل وان لم يكن حاكما بالحسن والقبح لكن يجوز ان يكون مدركا ان وجوب بعض الاشياء عليه تعالى
يقتضي اتصافه بالكمالات اللازمة اللازمة فيقال بالاعراض والعلل الخ ان المراد بالعلل العلل
الغائية وانه لا فرق بينها وبين الاعراض وان كان بينهما وبين الفاعليه فرق مشهور وقد فرق بينهما بان
الغرض من الفاعليه المقصوده العائده الى الفاعل والغايه اعم وتعليل الشارح كلا من القسمين بعلة اخرى
يشير الى هذا وقد يبنى كلامه على ان المراد بالعلل العلل الفاعليه فحاصله ان الافعال التي هي لا تقال عندنا
ليست لغرض تعم في نفس الامر كما يزعمه المعتزله في الافعال الاختياريه للعباد والفلاسفه في علم الافعال
لانه يستلزم نقصانه في فاعليته سبحانه حيث استند بعض الافعال الى غيره ولك ان تبنى فوقه في التعليل
على الفرق في المفهوم فليتامل مستلزم نقصانه في فاعليته لان العلة الغائية هي الباعثة على الفعل
وهي متقدمة على المعلول بحسب التصور حتى لو لم يتصور لم يتحقق الفعل والفاعلية ايضا والالم يكن
ما فرضت غائية وهو لا شك انه نقصان في الفاعليه والمذهب الحق ان الله تعالى كامل بماله من الاراده في الافعال
كلها والرزق عندنا الخ ليس المراد بما ذكر تفسير الرزق حتى يرد ان الاضافه الى الله سبحانه معتبرة
في مفهومه والتعريف المذكور خال عن اعتبارها بل نقول ما يطلق عليه عندنا لكنه يشعر بصحه الطلاقه على الحرام
ولا يخلو عن بعد فان قلت لو كان الحرام رزقا لكان منفق مغصوبه ممدوحا لقوله تعالى في مقام المدح
ومما رزقناهم ينفقون والتالي باطل قلت الملازمه ممنوعه لان من للتبعيض فالممدوح منفق بعض
الرزق وهو الحلال الطيب اشاره الى مباحث البنوات ولذا غير الاسلوب الى الجمله الاسميه
ثم الضمير يحتمل ان يكون للشان وان يكون لله سبحانه فان البعثه مشتمله اه اشاره الى وجه الترتيب
وحاصله ان البعثه مشتمله على احكام كثيره من جملتها الامر بالتفكر فيكون الامر بالتفكر جزء من البعثه
بل جزء من جزئها والجزء مقدم بالذات على الكل فقوله سوى الامر بالتفكر صفه لقوله احكام كثيره وليس المراد
ان المستثنى اشاره الى ما سوى الامر بالتفكر من الاحكام لانه اشار اليه ايضا بقوله وبامرهم بمعرفته
اذ لا طريق معتبرا الى معرفه الكبريات بالنسبه الى عامه الخلق سوى الاستدلال والرسل
بنى معه كتابا اتبع صاحب الكشاف في تفسير الرسول لكن فيه اعتراض مشهور وهو ان الرجايه اذا كتب
ماية واربعه والرسل اكثر من ثلثماية وقد يؤول بان مراده بمن له كتاب ان يكون ماموريا بالدعوه الى شريعه
كتاب سواء انزل على نفسه او على نبي آخر والاقرب ما قيل ان الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر
بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه وكتابا جمله من يكون له شريعه مجدده والنبي اعم وقيل الرسول من نزل
عليه جبرئيل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الناس
واعطى المجزه والنبي غير الرسول من لا كتاب معه انما لم يقل والنبي اعم كما هو المشهور لان النبي
الرسول معلوم والمحتاج الى البيان هو النبي غير الرسول واراد بمن لا كتاب معه نبي لا كتاب معه بقرينه السوق

السوق فلا يرد لزوم كون احاد الناس بنيا نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبيا بدون كتاب ولا متابعه من
قبله خارجا عن النبي والرسول معا اللهم الا ان يبين ان لا وجود لمثله ودونه خرط القتاد وايه ايضا
لكونه علامة والاه وعلى هذا يكون عطف الايات على المعجزات من قبيل عطف الصفه على الصفه بناء على ان
الذات من حيث اتصافها بتلك الصفات المصحح للتغاير المصحح للعطف وهذا معنى ما يقال نزل تغاير الصفات منزله
تغاير الذات ليدعوهم اه قدم الدعوه الى التنزيه والتوحيد على الامر بمعرفه الوجود مع ان معرفه الوجود
سابقه عليه ايضا ترتيب المقاصد في الموقف الخامس نظرا الى ان الجاعل بنفس وجوده تعالى قليل والبغيه اكثر فما
انما يكون للدعوه الى التوحيد والتنزيه فهي بهذا الاعتبار امر ونواه على المنصف وتجحد بالبيئات
الكمالات الفعليه خص التجحد باثبات الكمالات الفعليه لانه ماخوذ من المجد وهو الكرم المشعر بالاثار والافعال
ويقال مجدت الناقه اي علفتها فهذه ايضا ملاحظه الاعطاء والفعل وخص التعظيم باثبات الكمالات القوليه
الذاته بقرينه المقابله والتقديم وحملا على الافاده ثم انه فصل فيما يتعلق بالقوه النظريه لاتفاق شرائع الرسل
عليه واجمل فيما يتعلق بالقوه العمليه اعني الاحكام المتفرعه لاختلافهم في تفصيلها معذور عند الاشاعره
خلافا للمعتزله في الايمان والاعمال التي للفعل استقلال في ادراك حسنها وقبحها كما نطق به الحديث
المشهور وهو قوله عم ان الله اصطفى من ولد ابرهيم اسمعيل واصطفى من ولد اسمعيل بني كنانه واصطفى
قريشا من بني كنانه واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من هاشم فان قلت الحديث انما يدل على شرف
قبيلة من القبايل الا براهيمه فقط والمدعى كونه عم من اشرف القبايل على الاطلاق قلت بنى الامر على الظاهر
اشرفه القبايل الا براهيمه من غير هاتهم يرد ان الحديث لا يدل على انه عم اشرف من ابرهيم نفسه عم مع انه جزء
المدعى ويمكن ان تقال الكلام في شرف النسب وابن الشريف اشرف منه نسبا لانه ابن الشريف والشريف ليس ابن
الشريف ليس كابن احد فينكر الشريف في شرف النسب فليامل والمراد بهذه الثلثه مكه فما الله بما
لم يحمل الاخير على المدينه لان مكه التي حدثت بها اسمعيل عم اشرف من المدينه واكرم عند الجمهور عم المراد هنا الاقاصي
بطريق الولاده فلا ينقض باسمعيل عم وكنيته على توجيه آخر يسعى له الظاهر انه من ملت الثوب خطته وفي
معنى الجمع واما الكتابه التي فيها معنى الجمع اضافا فالمشهور انها الاطلاق كذا نهم من الصحاح وتعين التقدير
اي ليس مجموع شريعتهم العفو صرح به صاحب الكشاف والحق ان المنهي في تلك الشريعه اخذ ورثة القتل الدية من القاتل
لانه لا يجوز العفو اصلا فان العفو مندوب عندهم ايضا لقوله تع فمن تصدق به فهو كفاره له بعد قوله وكتبنا عليهم
فيها الا انه لو سلم ان هذا يكفي التوريه فقد قال في سوره الاعراف في تفسير قوله تع وكتبنا له في الالواح من كل شيء
فخذها بقوه وامر قومك ياخذوا باحسنها ان الحسن هو القصاص او العفو وهذا صريح في ان ذلك في التوريه
اذ ضمير احسنها للالواح اي احسن ما فيها فاذا احمل تعين التوريه على هذا الوجه الحق اعني في شرعيه اخذ الديه مع جواز
العفو لم يظهر وجه عد من الاصار الا ما عتبار انه اذا لم يجز اخذ الديه لم يسمح النفوس بترك القصاص مجانا غالبا
فتامل اسمعيل واصوبهم قيل الوجه في انه عم اصوب قبله بالنسبه الى ابرهيم عم وان كان قبلته ايضا الكعبه الا انه
لم يشرع له التوجه اليها للصلوه في غير المسجد وشرع لرسولنا عم مطلقا فكان استقباله صوابا في غير المسجد فصح انه

جهة غير حيثية الاضافة والا للغى هذا القيد وهذا انما يظهر في المضاف المشهوري فان فيه ذات المضاف
وحيثية الاضافة واما المضاف الحقيقي فلا شيء فيه غير جهة الاضافة لان لا حقيقة لما سوى انها نسبة معقولة بالاسناد
الى الغير المخصوص قوله بحث اذا وضوح ودقتا عداه اذا رفعتا عن الاين كونه حيوانا او ماشيا عن الاوضاع
واثبت كونه انسانا عند اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واثبت له سائر اوصافه لم يبق الاضافة فعلمنا ان الاضافة
الحقيقية الواجبة الانعكاس انما هي بين الاب والابن واعلم ان الانعكاس قد لا يفتقر الى اعتبار حرفي المنبئة كالعظيم والصغير
وقد تفتقر اليها على تساوي الحرفين في الجانبين كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او على اختلافهما كقولنا العلم
عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم قوله على ان ذلك لا يضبط بعدد ره هذا من كلام ابن سينا كما نص عليه في المباحث
ومعناه ان ذلك الحصر لا يضبط بعدد ره وهو تصريح بما علم ضمنا والتزاما من قوله كما ذكرنا الاضافات مختصة قوله
كالمبدائية اي بالنسبة الى ذات المبدأ لا بالنسبة الى المنتهى لئلا تتناقض بين المبدأ والمنتهى كما سلف قوله وقد يستدل على الثاني
لما اخرج المصنف عدم العلل الناقصة عن التقدم الذاتي لزم ان يدرج في العدم العلل والا لم ينحصر الاقسام في الخمسة
مع ان ما سنذكره من ان التقدم العلي موجب نفي اندراج عدم غير الفاعلية الا ان نفي احتماله مدخل في الوجوه قوله
بحوز اجتماعهما بل يجب فيه بحث اشرنا اليه في مباحث الزمان وهو ان جواز الاجتماع غير لازم في التقدم الذاتي كما في
العلة للعلة فانه بين العلة الغير الفاعل المستقل بالتأثير يجب عدم اجتماعه مع المعلول مع ان مثل هذا سبق ذاتي
اي طبيعي عندهم فالاولى التمسك في نفي هذين التقديرين بتساوي اجزاء الزمان في الحقيقة كما ذكره الشارح في مباحث
الزمان قوله ولا بالشرف والوتبة ذكر الشارح في مباحث الزمان جواز كون التقدم هنا بالرتبة وقد مر ما فيه فليتذكر
قوله كونه مضى له زمان اكثر لو قال كونه مضى من ابتداء وجوده زمان اكثر ليظهر بقوله لما العدم المتقدم ودنا خير
وجوه المتأخر كان اولى قوله من نوع واحد الظاهر ان تقييد العلل بكونها من نوع واحد ليس للاحتراز فان العلية
للعلل ايضا من نوع غير ايضا كذلك قوله الفاضل في الجوهر قال الامام الرازي الجوهر مشتق من الجهر يسمى الجوهر به لظهور
وجوده وظهور وجود العرض به لكن لا يسلم تسميته بالجوهر لعدم فهم الاطراد في وجه التسمية كما تقرر قوله ممكن
موجود للاحتراز عن موضوع ليس مرادهم بالموجود في تعريف الجوهر الموجود بالفعل والا كان الكثرة في وجود جزء من ما يقوم
او بجزء من سبق شكا في جوهرية بل سنوضح هذا الامر ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كذا في حاشية التجريد ورده
الاستاذ بان قولنا زيد جوهر من الاحكام الايجابية السالبة لوجود الموضوع بالفعل كما تقرر عندهم والجوهر
ليست ما يتصف به الشيء في الذهن حتى تكفي وجود الموضوع ذهنا فالتصديق بكون الشيء جوهرا بالفعل موقوف
على التصديق بكونه موجودا بالفعل والشك في الوجه يتشكك في الجوهرية ثم قد يحكم بكونه جوهرا مع العلم بوجود كل من
مفهوم الجوهر بالقوة اي ماهية لو اوجدت كانت جوهرا والجواب بمنع ان الجوهرية ليست ما يتصف الشيء في الذهن
كيف والتحقيق عندهم ان مفهوم الجواهر الكلية جواهر حال وجودها في الذهن بناء على ان الحال في الذهن هو ماهيات
الاشياء المطابقة للامور الخارجية تأمل قوله وعند المتكلمين موجود متحيز بالذات هذا التعريف لا يصدق على ماهية
الجوهر اللهم الا ان يقال مرادهم بوجود كان متحيزا بالذات على تسامح يقع في تعريف الحكماء او نمنع جوهرية الماهية
واما تقسيمها عند الحكماء قال في شرح المقاصد هذا التقسيم عند الاشاعرة من الحكماء وعند الاشراقيين منهم الجوهر ان

انكان متحيزا فجرماني وهو الجسم لا غير فلا يثبت وجود جوهر حال هو الصورة وآخر محل هو الهيولى واما الكيوني
عندهم اسم للجسم من حيث قبوله للاعراض المحصلة للاجسام المتنوعة والصورة اسم لتلك الاعراض وان كان
متحيزا فروحاني وهو العقل والنفس قوله فصورة ان كان بمقولية الصورة على الصورتين بالاشتراك اللفظي او
الحقيقة والمجاز فليحمل قوله فصورة على نحو الصورة كيلا يلزم الجمع بين معنيي المشترك او الحقيقة والمجاز بطلان الانحصار
قوله او نوعية ومحلها الهيولى ايضا قوله وان كان محلا لما فيهولى يمكن ان يعتبر قيد البساطة في المحل او المحل بقرينة
المقابلة للمركب فيخرج محل صور المركبات وفي الهيولى وعلى درجتين في الهيولى لانها هيولى لثانية فالاحتياج في الاتصاف
بالاعتبار والحيثية قوله بناء على نفي الجوهر وعلى نفي تركب الجسم من اجسام صغار كما ذهب اليه ذو مقراطيس
وسيظهر ان شاء الله ان ليس لهما برهان على بطلانه قوله او على تقدير ثبوته له ولكن نقول اذا ثبت تركب الجسم من ليس
حالا في جوهر آخر ولا محلا له وهو الجوهر الفرد قوله والا فادة فان قيل الجسم مع الهيولى ايضا بالفعل البتة
لامتناع انفكاك اجزاء الصورة كما يجيء قلنا المراد ان في وجود المركب بالنظر الى المادة مرجحا انها مادة لا تكون
الا بالقوة وبالنظر الى الصورة بالفعل حتى لو جاز وجود الصورة بدون المادة كان مستلزما لحصول المركب
بالفعل البتة قوله بل يجاز ان يكون مرجح للتفعل ثم لو تم دليل بساطتها لم يرد هذا فان قلت مراد المصنف بالجوهر
المنقسم في قوله الجوهر اما قابلة الاشارة او الجوهر المحقق الوجود فلا يتجه ما اورده الشارح قلت لا يتجه الاشكال
على التقسيم الاولى ايضا فلا يلائم المتن قوله لانه هو الذي قام به التأليف تخصيص لاستدلال القاضي
ان كل واحد من اجزاء جوهر مؤلف وكل جوهر مؤلف جسم وفاقا والجمع بان المعتبر في الحقيقة الجسمية هو التأليف
في نفسه والجزء ليس في نفسه هذا المعنى بل هو من حيث وقوعه في غيره فلا تكرار الوسط قوله هو الاتصال والتأليف عطف
التأليف على الاتصال عطفا تفسيريا اشارة الى ان ليس المراد بالاتصال الاتصال البعدي المنافي لاتصاف الجوهر
الفرد قوله ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التعسف قيل التعسف ناظر الى كلام القاضي من لزوم عدم انقسام
الجسم ومن عدم استحالة قيام العرض بشيئين كل منهما جزء من المحل والاقرب انه ناظر الى الكلام المصنف ووجه التعسف
فيه ان القول بالتأليف لا يستلزم مجموعية الجسم الا بالقول بان التأليف قائم بالمجموع وهو خلاف مذهب الجمهور
تكليف بجعل القول بالتأليف مبنيا على القول بمجموعية الجسم وايضا آخر الكلام ينافي ثبوت التأليف عند القاضي مطلقا
واول الكلام يثبته فلا وجه لجعل احد الكلامين محصلا للآخر قوله هيئة احاطة حد واحد آه فان قلت ان
اراد الاحاطة من جميع الجوانب يلزم ان لا يوجد للسطح شكل وان اراد الاحاطة من جهة استلزم ومن حيث انه
مستلزم فللحظ المتناهي شكل البتة مع انهم حكموا بان الشكل يوجد للسطح دون الخط قلت الجواب يظهر من ملاحظة
معنى الاحاطة قوله فلا معقل النهاية هذا محمول على حذف المضاف بقرينة السياق اي احاطة النهاية وفي قوله الاقسام
مركوز الخ محاطا غير جار على ظاهره بل المراد ان مفهوم الاحاطة يلزم ان يكون الجوهر ذا نهاية لا يستلزم انقسامه في نفسه
ولذا قالوا بكونه ذا نهاية في جواب لبستدلال القائل على بطلان الجوهر بحديث الخ على ما هو المشهور قوله ولا يشبه شيئا
من الاشكال ولو قال ولا اشكال كما بدايه آخر كلامه لكان اظهر لان المشابهة في الاصطلاح هو الاتحاد في الكيف مطلقا
واما المشاكلة فهي الاتحاد في الشكل كما سبق في بحث الوحدة قوله واما غير فلما اختلفوا آه تخصيص التقاضي

ينفي المشاكلة عن الجوهر الفرد وتعقيبه بذكر اختلاف غير ربما يشعر بأن الاختلاف المذكور في خصوصية تلك المشاكلة
التي نفاها القاضي ولا يخفى عليك انه بعد الاتفاق على انه لا شكل له لا وجه لهذا الكلام فقيل معنى هذا الاختلاف انه
لو شكل كان الاليق به ان يتشكل بكذا وكذا والمفهوم من سياق كلامه في وجوه الاختلاف انفاء مجرد شكل من الاشكال
المذكورة في امر مخصوص لا بيان المشاكلة نعم عدم اتحاد مورد النفي والاثبات بين القاضي وغيره لا يرفع البتة قوله
وسائر المضلعات الظاهر انه يأتي كما ذكر في المثلثات والمسدسات ايضا الا اذا كانت متفاوتة في الصغر والكبر فحينئذ لا يأتي
التركيب منها بلا خلوف بخلاف المربعات فانه قد يأتي فيه ذلك قطعا ولو كانت متفاوتة في المقادير بنحو هذا او وجه تخصيص
مشابهته بالمربع امكان تركب الجسم من كل منها بلا خلوف مع غير تفصيل واما غيره من المضلعات فانما يمكن ذلك التركيب بتفصيل
وهو اذا كانت مساوية في المقادير قوله لانا لا نسلم نهاية هذا مخالف لما تقدم بين المتكلمين حيث احتجوا على استدلال
الفلاسفة على بطلان الجزء بان تلاقي الطرفين بالنهاية لا يقبل الجزء فلا يلزم انقسامه قوله لم يحط به النهاية او لا يرى
ان الخط له نهاية يقول من يقول به وليست بمحيط ولذا لم يثبتوا له الشكل قوله والا لعرض فيه محيط ومحاط فانقسم
لا باعتبار ان احد القسمين المحيط والآخر المحاط كما يتوهم من ظاهر عبارته لان المحيط نهاية خارجة عن المحاط الذي
هو الجوهر الفرد بل بان المحاط لا يكون الا ما له اجزاء كما ذكرناها بقا قوله فلعله اراد وبه لزم حجما وكل ما يقوم معنى
قوله اراد خطف المساحة لزم مدخلا في وجود مساحة الجسم لا ان له في نفسه مساحة ما قوله ومعرفة اشاريه الى ان
المراد بالحد هو المعنى العام المتناول للرسم لقدحية المذكور في الجسم غير متعين قوله لانه يبحث عنه في العلم الطبيعي
عن احواله لو هو موضوع العلم الطبيعي ولا يبحث عن نفس الموضوع وحذف المضاف اعتمادا على الفهم شائع في عبارات القوم
قوله لقد اجاب ان يوجد فيه ابعاد بالفعل فيه بحث لان الامكان داخل على العرض لا على نفس الابعاد فالمراد بيان جواز
عدم الاكتفاء بفرض الابعاد وما ذكر لا يدل على ذلك فكان قوله وتلخيص الكلام اشارة الى ما ذكر من احتمال الكلام
قوله سيما في الكرة اذ لا حط فيه لا مستقيما ولا مستديرا لعدم تناهيه في الوضع اللازم في وجود الخط قوله لوجوب
التناهي كذا يجب ان التناهي ضمان تناه في الوضع وهو كون المقدار بحيث يشار الى طرفه اشارة حسية وتناه في المقدار
وهو كون المقدار بحيث يمكن ان يفرض مقدار محدد يقدره وهما المذكوران على البرهان على وجوبهم ثم ان الجسم لو اوجبنا تناهيه
في المقدار فانتهاؤه يكون ببسيط بالفعل سواء قلنا تناهيه في المقدار يستلزم تناهيه في الوضع ام لا واما السطح والخط فربما
لا يكون لهما نهاية بالفعل لعدم تناهيهما في الوضع وان تناهى في المقدار كسطح الكرة وما شابهها ومحيط الدائرة وما ضاهاها
وما ينبغي ان يعلم ان المشهور وان كان انتهاء السطح الى الخط لكنه ليس بكلي لقد ينتهي الى النقطة كالمخروط والمستدير قوله
لانا قد نرى ذلك فان قلت الواقع في التعريف مطلق الابعاد والزائل انما هو الابعاد المعينة فيجوز التعريف بالمطلق فلا يخرج
عن بعد ما قلت لقائل ان يجعل الكعب جسما كريا لا تحقق فيه الابعاد المتقاطعة بالفصل فيزول المطلق ايضا قوله واكتفى بامكان الفرض
قيل عليه قد الفرض مع الامكان غير مفيد بل محال لانه يخرج ما قصد اخراجه اعني الجواهر المجردة فان فرض الابعاد الثلثة
فيها ممكن غاية الامر ان يكون المفروض محالا واقولا اما حديث الاخراج فقد مر ما في شرح المقاصد من ان المجردات يستحيل فرض
الابعاد وبمعنى ان ايضا نبا بها من المحالات التي لا يمكن فرضها واما ما اشار اليه من كفاية قبول الامكان مع انه ما خوذ من شرح المقاصد
حيث قال او ايضا انه يكفي الامكان والقابلية والحاجة الى اعتبار الفرض مدفوع بان بعض الاجسام لا يمكن فيه الابعاد كذلك

المذكورة بالفعل كما لا فلاك التي يستلزم اسكالها استدلالها ذاتيا قوله فانه يمكن فرضه على وجوه ثلثة بل غير متناهية قال
قوله واعتذر المعتذر صاحب المحاكمات والامر بالتأمل ليظهر به ما في الاحتراز عن التعريف البعد الظاهر وقد يقال وجه الامر
بالتأمل ان هذا التعريف من الحكماء قد تقرر قبل وجود القائل من المعتزلة فكيف يحترز فيه عما ذكر على سبيل التنزل وانت خبير
بان الاحتراز عن التنزل لا يستدعي وجود القائل بالمحترز عنه حين الاحتراز قوله والمتبادر من عبارة الحد قيل فيه بحث لان
امكان فرض الابعاد في الجسم ايضا بواسطة القوة لا بالذات وكل ان تقول القبول بواسطة الجزء تقول بالذات فلا تخلص
القبول بواسطة الخارج فليتأمل قوله قلنا لا بأس قيل فيه اقرار صدق تعريف الكل على الجزء الوجودي وفيه ما فيه والحق
ان يقال المراد امكان القبول الخارجي ولا يحصل الا لمجموعهما وعكن ان يجاب بان مراد الشارح ان التعريف للصورة الجسمية
لا للجسم المركب فصدق التعريف على الجزء الوجودي لا يضر انما يضر لو كان التعريف للكل فان قلت فصدق التعريف على الكل
يضر لانه صدق على البيان قلت التنوين للوحدة والمراد جوهر واحد كما ذكرنا فلا صدق على الجسم لانه جوهر او اما القول
بان القبول الخارجي ليس الا للمجموع فنعم هي في تحققها الخارجي متعاندة للهيولى لكنه لا يستلزم ان يكون القبول
للمجموع الا يرى ان المقدار مفتقر في الوجود الخارجي الى العلاوح مع انه قد يكون القبول الخارجي له فقط قوله قبوله اياه في
الوجود الخارجي اي لكل الابعاد والحاصل ان المراد قبول فرض الابعاد الثلثة الخارجة فيه وفي تمام هذا الجواب بعد دخول
الامكان على نفس الفرض تأمل قوله لفا كان الوهم جوهرا والحق انه للجوهر فرضه وذكره في موقف الجوهر بانه عتبار انه آلة
للجوهر اعني النفس وتدفع هذا الجواب انا نختار ان مراد المصنف الاعتراض بنفس الوهم وليس كذلك بل مراده الاعتراض
بالجسم الموهوم بدليل ذكره في سند الاجسام التخيلية وابعادها وفيه بحث لانا لا وجه محصل لمراده على الاعتراض بالجسم
الطبيعي المتوهم واما الاعتراض بالجسم التعليمي المتوهم فبعيد جدا الظهور عرضيته والاعتراض بنفس الوهم لتوهم جوهريته
نظرا الى اطراد ذكره في مباحث الجوهر قوله فيلزم امتناع تعقل كنه الانواع الجوهرية قد منع بطلان التالي لما مر غير مرة
من انه لا دليل على كون شيء من الحقائق معقولا بالكنه قوله والفصل ليس مبهما يحصل بتفصيل آخر فيه بحث لانه ان اراد انه
لا ابهام في نفس مفهوم الفصل فمسلم لكنه لا يجدي لكفاية اللازم منه لتحقق الحصة في حصوله الى امر خارج عن نفس مفهوم
والمقصود هنا عدم احتياجه الى فصل آخر داخل في مفهومه يحصل جزئه الآخر وهو جنس المبهم وان اراد انه لا ابهام له
لا في نفس مفهوم ولا في جزئه فمم وما ذكر لا يدل عليه قوله قال الحكماء بهذا الحد فاسد اجيب بان ليس المراد ما ذكر في تعريف
الجسم الخطوط او السطوح حتى يرد بان الجسم قد لا يوجد فيه الخط بالفعل او ان السطح غير لازم لماهيته بل معنى التعريف
ان الجسم هو الامر الذي هو في الجهات الثلث ولا شك ان ذهاب الجسم في الجهات الثلث غير لازم له يصح تعريفه به فان كثيرا
لو كان عبارة التعريف هكذا الابعاد الثلثة لاستقام ما ذكرته لكن العبارة هي الطويل العريض العميق والظاهر انه لا طول في
قلت قد سبق ان الطول قد يقال للامتداد المفروض اولا والعرض للامتداد المفروض ثانيا والعمق للامتداد المفروض
ثالثا ولا شك في تحقق هذه المعاني في الكرة قوله وايضا فما اخذنا اجيب بان المراد لعبارة التعريف على بعض الطول
والعرض والعمق حتى الاشكال بتبدل ما في النوع من الابعاد وتناهي جسميتها بعينها بل المفهوم ان بناط الجسمية هي جنس الطول
والعرض والعمق اعني التي تجامع في الجهات الثلث فلا يلزم منه تبدل الابعاد المعينة قوله قال النظام فان قلت يسحي في
المقصد الثاني ان الجسم عند من يثبت اعراضا محققة فكيف يتصور منه ذلك القول قلت الجوهر عنده اجزاء محققة ايضا بزعمه

يريد بالاجزاء الغير المتناهية جواهر غير متناهية مركبا كل منها من الاعراض المجتمعة قوله وما هو كقول الصالحية آه عطف
اما على يجدك كما هو الملايم بكلام الشارح والاقرب هو راية اى يقدوه الى ما يدل على بطلانه واما على الضمير المنصوب في قوله
فيقدوه اى تعدل التعريف الذي هو بط كقول الصالحية وعلى كلا الوجهين فلفظ هو مبتدأ وباطل خبره وكقول الصالحية
معترض او جزء باطل خبر بعد خبر والجملة صلة الموصول قوله لانتقاض الاول بالبارئ قلت لم يرد نقض ما ذكره بل بين ان
التزام الكرامية مذكور في الالهيات قلت الكلام تحقيقا للاولى فالى اى امر اخر كما سبق مثله قوله اما متحيز بالذات فضروري
اذ لا معنى للجوهر عند المتكلمين الا المتحيز بالذات فلا يرد ان الاتفاق على ان كل جوهر متحيز لا يستلزم القول بان كل متحيز
جوهر مع ان صحة الاستدلال موقوفة عليه قوله فلا يكون جوهرا فرد افيه بحث لان معنى الجوهر الفرد ما لا ينقسم بحسب المقدار
اصلا وهو لا ينافي ان يكون له اجزاء كالهيولى والصورة للجسم قوله ومن المعلوم ان ضم ما لا تحيز له فيه بحث لان قوله او الجهة
متحيز ارفع الايجاب الكلي فيجوز ان يكون بعضها متحيزا بالذات فلا يلزم ما ذكره من المحذور ويمكن ان يدفع بان المقصود ابطال
مذهب النظام القائل بتركب الجوهر من محض الاعراض واما لم يقتصر على الشق الثاني مع انه كاف في المقصود توسيعا للدائرة
فلا يضر عدم تصريحه بابطال ما ذكره من الاحتمال المحض قوله الاول ان الجوهر بهذا الوجه على تقدير عمومه لا يثبت من وجهها
اعني كون الجسم محض الاعراض المجتمعة بل انما يثبت كون الاعراض داخلة في حقيقة الجسم وفي قول الشارح فلا حاجة بنا الى
دخول الاعراض في حقائق الجواهر اشارة الى هذا قوله معارضة بان يقال آه فيه ان هذه المعارضة لا تصح على مذهب النظام
لان الاجسام عنده باقية عند كل الاعراض ويمكن ان يقال الكلام تحقيقا للاولى وبناء الاجسام ضروري فلا يضر عدم قول
الخصم وبنيه ما فيه قوله عن جعل الاعراض داخلة في حقيقة الجسم وعن عدم التفريق بين الجواهر والاعراض في التجدد والبقاء
ضرورة ان تجدد الجزء تجدد الكل فيلزم المصير الى ان القائل بعدم بقاء الاعراض هو الشيخ الاشعري وهو لا يقول بتماثل الجواهر
بل الموجود ان عنده حقائق مختلفة واما الاشاعرة فهم القائلون ببقائها وانت خبير بان هذا مخالف لما سبق في مباحث
الاعراض من ان الشيخ الاشعري وشيعته من محققي الاشاعرة قائلون بعدم البقاء والحق انه مختار القائل بتماثل الجواهر
الافراد تماثل الاجسام وان الامتياز بينها بامور خارجة عن حقيقتها قوله واذا انتفت انتفى عامه في غير الكون تحامل بحت
قوله لا فرضا عقليا اى فرضا مطابقا للواقع بان يوجد فيه شيء غير متحيز في نفس الامر وان عجز الوهم عن تميزه الشيء على ان
هذا التميز معنى جزئي متفرع على الاحساس بها لغاية الصغر فلا تميز للوهم بينها قوله ينتهي الى ان يتحقق فيه ما يسمى
يتحيز ويطلق واعلم انك قد تنبهت في اول الوقوف على مذهبه وانه لا تقول بالهيولى المصطلحة وح فلا معنى لقوله بانحاق
الجسم وعود هيولى الا لتريد بالهيولى ما هو في حكم الجوهر الفرد او نفسه كما قيل وكان تقول لما ارتعد اعضاؤه
كان الهيولى اما في حكم الجوهر او نفسه كما قيل وكان تقول لما انه يعود معدوما كان الهيولى عدم كذلك ويشعر به
لفظ الانحاق كما عرفت معناه

نهاية المخطوطة